

Distr.: General
10 January 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٣٥ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

أنشطة الشراء في الأمانة العامة للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٦/٧٢ بآء بشأن تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة، أعد الأمين العام هذا التقرير عن عناصر المشتريات المتعلقة بالسياسات والامثال التي تقع في إطار مسؤولية إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامثال، وعن أنشطة الشراء التنفيذية في المنظمة الواقعة في إطار مسؤولية مكتب إدارة سلسلة الإمداد المنشأ حديثاً في إدارة الدعم العملياني. وفي هذا التقرير، يبلغ الأمين العام أيضاً الجمعية العامة بالاستراتيجية الجديدة لإدارة المشتريات والأولويات الأساسية للمنظمة، التي تشمل: (أ) إيجاد عملية شراء متسمة بالكفاءة والمرونة ومركزة على العملاء وخاضعة للمساءلة؛ (ب) زيادة سبل النفاذ إلى سوق مشتريات الأمم المتحدة؛ (ج) إضفاء الطابع المهني على عملية الشراء؛ (د) تحسين الشفافية وإدارة المخاطر؛ (هـ) التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة؛ (و) الشراء الإلكتروني؛ (ز) الابتكار والمواءمة مع خطة التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على الطلب الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠١٧ (A/71/823)، أدرج الأمين العام معلومات مستكملة عن المبادرات المختلفة التي اضطلعت بها الأمانة العامة وقدمها إلى الجمعية العامة في تقاريره السابقة عن أنشطة الشراء في الأمانة العامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - يبين التقرير الإحصائي السنوي عن مشتريات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٧^(١) أن مجموع المشتريات من السلع والخدمات سجل ارتفاعاً مستمرا للسنة السادسة على التوالي. ففي عام ٢٠١٧، ارتفع إجمالي حجم المشتريات داخل منظومة الأمم المتحدة من ١٧,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٦ إلى ١٨,٦ بليون دولار. وتمثل عمليات شراء الأمانة العامة إحدى أكبر عمليات الشراء حجما وأشدّها تعقيدا في منظومة الأمم المتحدة، حيث بلغ مجموع القيمة الكلية لمشترياتها ٣,٢ بلايين دولار في عام ٢٠١٦ و ٣ بلايين دولار في عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٧، ظل النقل الجوي يمثل أعلى وجه من أوجه الإنفاق (٥١٥ مليون دولار)، تلتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٤٢٤ مليون دولار)، ثم الغذاء وخدمات توريد الأغذية الجاهزة (٤١٩ مليون دولار)، والوقود (٣٩٩ مليون دولار)، والبناء والتشييد (٢٨٥ مليون دولار).

٢ - وفي العقد الماضي، بُذلت جهود لتعزيز آليات الرقابة والإشراف الداخلية وزيادة الشفافية وإدارة وظيفة الشراء في الأمم المتحدة بطريقة أُنْجَع من الناحية الاستراتيجية. وستسعى الإصلاحات الإدارية التي استهلها الأمين العام إلى تحسين عملية الشراء ضمن نهج متكامل لإدارة سلسلة الإمداد من طرف إلى طرف في إطار مكتب إدارة سلسلة الإمداد في إدارة الدعم العملياتي.

٣ - وبالإضافة إلى ذلك، سينفذ النموذج الإداري الجديد بمساعدة من استراتيجية شراء جديدة وأولوياتها الأساسية التي تشمل: (أ) إيجاد عملية شراء متمسكة بالكفاءة والمرونة ومركزة على العملاء وخاضعة للمساءلة؛ (ب) زيادة سبل النفاذ إلى سوق مشتريات الأمم المتحدة؛ (ج) إضفاء الطابع المهني على عملية الشراء؛ (د) تحسين الشفافية وإدارة المخاطر؛ (هـ) التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة؛ (و) الشراء الإلكتروني؛ (ز) الابتكار والمواءمة مع خطة التنمية المستدامة. وتمثل القدرة على توفير خدمة مشتريات حسنة التوقيت ومركزة على العملاء، على أساس عملية مبسطة ومرشدة، عنصرا محوريا في تغيير النموذج الإداري. ويجري تناول هذا الموضوع من خلال أمر إداري جديد بشأن المشتريات، وضعته إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، ودليل مشتريات منقح وإرشادات تشغيلية أخرى، وضعتهما إدارة الدعم العملياتي. وسيساعد أيضا تعزيز الرقابة والرصد وتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال في الإسهام في العملية الجارية لإعادة هيكلة طرق أداء العمل. ومما له أهمية أن عملية الشراء ستسترسد بمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة وستستفيد، من خلال مبدأ الاعتراف المتبادل، من القيمة التي تستطيع الجهات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة تقديمها.

ثانيا - نحو نظام عالمي لإدارة سلسلة الإمداد في الأمانة العامة

ألف - المكتب المتكامل لإدارة سلسلة الإمداد

٤ - يشمل مكتب إدارة سلسلة الإمداد، الذي أنشئ عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٦/٧٢^(٢) بآء، شعبة اللوجستيات، وشعبة المشتريات، وشعبة دعم القدرات النظامية ودائرة التمكين والدعوة، التي تشكل معا سلسلة الإمداد المتكاملة ودعم القدرات النظامية للمنظمة. ولإتاحة القدرة على تقديم الخدمات بسرعة

(١) متاح على www.ungm.org/public/asr.

أكبر وتوفير استجابة عالية وكاملة لاحتياجات العملاء، قرر الأمين العام دمج الوظائف اللوجستية ووظائف التمكين والمشتريات في كيان واحد يدير سلسلة الإمداد من طرف إلى طرف بقيادة الأمين العام المساعد لمكتب إدارة سلسلة الإمداد. وتهدف مواءمة عملية الشراء واللوجستيات، اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، إلى تعزيز التعاون بين هاتين الوظيفتين مع الحفاظ في الوقت نفسه على ضوابط وموازين فعالة وفصل المسؤوليات بين الوظائف التجارية والتقنية في عملية الشراء. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم شعبة مخصصة لدعم القدرات النظامية الدعم لعمليات تكوين القوات ونشرها وسداد تكاليفها من طرف إلى طرف، وستكون بمثابة نقطة الدخول الموحدة لمعالجة مسائل الدعم المتعلقة بالوحدات العسكرية ووحدات الشرطة، مما يحسّن نوعية التفاعل بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

باء - التوسعة ٢ لنظام أوموجا

٥ - سيجري دعم الجوانب التنفيذية لسلسلة الإمداد المتكاملة بواسطة العناصر الثلاثة التالية من التوسعة ٢ لنظام أوموجا، التي من المقرر أن يجري نشرها بالكامل بحلول نهاية عام ٢٠١٩ والتي ستحسن الإدارة في البيئة المتكاملة الجديدة لمكتب إدارة سلسلة الإمداد:

(أ) ستُدمج في عنصر "تخطيط النقل وإدارته وتحديد أماكن وجود المواد" جميع الجوانب المتعلقة بإدارة النقل في نظام أوموجا، مما سيوفر لفرق اللوجستيات والمشتريات قدرة أفضل على تحديد حركة البضائع والشحنات على الصعيد العالمي والتحكم بها؛

(ب) سيوفر عنصر "تخطيط الطلبات وتخطيط شبكة الإمداد" منصة متكاملة وحيدة لجميع كيانات الأمم المتحدة لوضع خطة للطلب الصافي وخطة للمصادر وخطة للشراء؛

(ج) سيحسن "نظام إدارة القدرات النظامية" كفاءة العمليات من خلال إدخال البيانات بطريقة موحدة وعلى أساس النموذج، وسيوفر إمكانية أفضل للاطلاع على البيانات المركزية، وسيؤدي إلى إقامة تسلسل أوضح لسير عمل العمليات وإلى تبسيط عمليات التحقق والتفتيش والإبلاغ عن قوام القوات.

جيم - بدء العمل بإدارة الفئات

٦ - إدارة الفئات هي نهج استراتيجي يركز على مجالات الإنفاق الرئيسية في المنظمة وتشارك فيه أفرقة متعددة الوظائف تقوم بوضع وتنفيذ استراتيجيات خاصة بالفئات تزيد إلى أقصى حد القيمة المتحققة في الأجل الطويل لإحدى المنظمات من خلال اعتماد نهج يصمّم خصيصاً لكل سوق إمدادات يلبي بشكل فعال احتياجات تلك المنظمة. ويتمثل النهج الذي تستند إليه هذه الإدارة في تنظيم شراء السلع والخدمات ذات الصلة وفقاً لمجالات الإنفاق والقواسم المشتركة من حيث أسواق الإمدادات أو البائعين أو خصائص الاستخدام.

٧ - وينفذ مكتب إدارة سلسلة الإمداد إدارة الفئات بمساعدة خبراء خارجيين قدموا المساعدة في تحديد الممارسات الناجحة المستمدة من مؤسسات القطاعين العام والخاص التي يمكن تطبيقها في سياق الأمانة العامة. واليوم، يعتبر العديد من كيانات القطاعين العام والخاص على الصعيد العالمي أن إدارة الفئات تشكل عنصراً أساسياً من عناصر نهجها الاستراتيجي في مجال المشتريات. وتقوم الإدارة الفعالة للفئات على مفهوم الأفرقة المتعددة الوظائف التي تعمل بالقرب من بعضها البعض من أجل تحسين عملية الشراء ولكن مع احتفاظ كل فريق بتسلسله الإداري الوظيفي، من أجل ضمان الفصل

الضروري بين الواجبات. وتحتفظ وظيفة طلب الشراء بالمسؤولية عن تحليل الطلبات ووضع المواصفات المناسبة للاحتياجات والإبلاغ عن توقعات الطلبات، في حين تكفل وظيفة الشراء شراء الاحتياجات الأساسية للمنظمة على النحو الأمثل.

٨ - ويمكن تنفيذ إدارة الفئات الأمانة العامة من التركيز على قدرات أسواق الإمدادات ووضع استراتيجيات خاصة بكل سوق. وهو يركز على توليد القيمة من أجل تحسين إجمالي تكلفة الملكية - "تكلفة مدة الاستخدام" - مع مراعاة مبادئ الجودة والابتكار وإدارة المخاطر والاستدامة. ويجري حالياً تحديد المسؤوليات والعمليات الواضحة فيما يتعلق بوضع استراتيجيات لكل فئة وتنفيذها، بما في ذلك إشراك الجهات صاحبة المصلحة وإدارة شؤون البائعين.

٩ - وسيجري وضع استراتيجيات الفئات لجميع احتياجات الأمانة العامة بأكملها خلال السنوات الثلاث القادمة. وحُدِّدَت في إطار عملية التنفيذ بعض الفئات باعتبارها مجالات ذات أولوية يتعين إنشاؤها أولاً، ومن المقرر إنجازها بحلول تموز/يوليه ٢٠١٩. وتشمل تلك الفئات ذات الأولوية الطيران، والوقود، والسفر، والبنية التحتية الأمنية المادية، وشحن البضائع.

١٠ - وسيضمن وجود آلية حوكمة قوية وشاملة لإدارة الفئات الفعالية والإشراف الملائم على التقدم والامتثال. وسيوضع بحلول تموز/يوليه ٢٠١٩ نموذج حوكمة إدارة الفئات، بما في ذلك أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات صاحبة المصلحة، ومؤشرات الأداء الأساسية وإدارة الأداء في عملية إدارة الفئات.

دال - الهيكل الجديد لشعبة المشتريات

١١ - أُعيد تنظيم وظائف الشراء من أجل مواءمتها بصورة مباشرة مع نهج إدارة الفئات، الذي سينفذ كل من شعبة اللوجستيات وشعبة المشتريات على نحو مشترك. واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أُعيدت هيكلة شعبة المشتريات لمواءمتها بصورة مباشرة مع نهج إدارة الفئات ومع شعبة اللوجستيات، التي سبق أن أُعيدت هيكلتها على أساس نهج إدارة الفئات، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٩٥/٧١. وتتألف شعبة المشتريات حالياً من دائرتين: دائرة التكنولوجيا ودعم البنى التحتية، المسؤولة عن فئات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والدعم المؤسسي، والأمن، والمرافق/البنى التحتية، ودائرة النقل وخدمات الدعم المعيشي المسؤولة عن فئات الطيران والنقل، والوقود، والرعاية الصحية، والغذاء. وبالإضافة إلى ذلك، أُعيدت تسمية المكتب الإقليمي للمشتريات في عنتيبي، أوغندا، باسم قسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي وسيستوعب إدارياً بصورة مباشرة لمكتب مدير شعبة المشتريات.

١٢ - ونُقلت وظائف الدعم التقني التي كانت تُنفَّذ في السابق في إطار شعبة المشتريات، مثل فتح العروض، وتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال، والإبلاغ عن العمليات، وتسجيل البائعين والاتصال معهم، إلى دائرة التمكين والاتصال في مكتب إدارة سلسلة الإمداد.

١٣ - واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، نُقلت لجنة استعراض الموردين إلى إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال (انظر A/72/492/Add.2). وستواصل اللجنة استعراض حالات البائعين الذين يدعى تورطهم في ممارسات محظورة، مثل الاحتيال والاستغلال والانتهاك الجنسيين، وكذلك البائعين غير القادرين على تلبية متطلبات الأداء أو التسجيل. ومع إعادة الهيكلة، لن تشارك شعبة المشتريات في عملية اتخاذ القرارات المنبثقة عن مداولات اللجنة. وتتيح إعادة تنظيم اللجنة وأنشطة

تسجيل البائعين والاتصال معهم بعد وضعها خارج شعبة المشتريات تحسّين الفصل، ومن ثمّ الحد من الخطر المحتمل المتمثل في ممارسة النفوذ على الاستعراض الدقيق للموردين.

ثالثاً - استراتيجية إدارة المشتريات وأولوياتها

١٤ - سعيًا إلى دعم تقديم خدمات المشتريات على نحو متسم بالكفاءة والفعالية على نطاق المنظمة، يقترح الأمين العام استراتيجية جديدة لإدارة المشتريات تتضمن الأولويات الأساسية الواردة أدناه.

عملية شراء متسمة بالكفاءة والمرونة ومركّزة على العملاء وخاضعة للمساءلة

١٥ - بدأ العمل مؤخراً بنجاح بعدد من التغييرات في السياسات والإجراءات، بما في ذلك رفع العتبات فيما يتعلق بطلبات الشراء المنخفضة القيمة وطلبات الشراء المفتوحة لتلبية الاحتياجات التشغيلية، إلى جانب نشر نظام أوموجا على نطاق الأمانة العامة العالمية لتعزيز إبراز المشتريات العالمية والإشراف عليها. ويجري حالياً تنفيذ تحسينات إضافية للعملية تمثيلاً مع رؤية الأمين العام بشأن نموذج الإدارة الجديد الوارد في تقريره عن تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: ضمان مستقبل أفضل للجميع (A/72/492)، بما في ذلك توسيع نطاق تقديم العروض الإلكترونية ليشمل الأمانة العامة العالمية، ووضع شروط لمنح الرخص المهنية لموظفي المشتريات، وإلغاء الاستعراض المكرر الذي تجرّبه لجنة العقود، وتنقيح دليل المشتريات، وبدء العمل بأمر إداري مخصص يتناول سياسة المشتريات وبدء العمل بنظامي التوقيع الإلكتروني والإيداع الإلكتروني. وما فتى إطار التفويض بسلطة الشراء يرشد لتقريب سلطة اتخاذ القرارات من موقع التنفيذ مع ضمان أن تكون القرارات المتخذة في إطار سلطة الشراء المفوضة مدعومة بعمليات مرشدة وبمبسطة ويقدر أكبر من المساءلة.

١٦ - ويجري تنقيح دليل المشتريات لتمكين المنظمة من أن تكون أكثر مرونة وأسرع استجابة في مجال المشتريات، مع مراعاة أحدث أفضل الممارسات في مجال المشتريات العامة. وسوف يفصل أمر إداري جديد إطار السياسات ومبادئ الشراء عن إجراءات المشتريات الواردة في دليل المشتريات المنقح وعن التوجيه التشغيلي الذي وضعته إدارة الدعم العملي. وسيكون دليل المشتريات الجديد وثيقة "حية" تحدّث بصورة مستمرة وتتاح على المنصة المشتركة لخلاصات السياسات.

١٧ - وبدأ العمل في عام ٢٠١٩ باستعراض من مرحلة واحدة تقوم به لجان العقود بهدف إلغاء التكرار والتأخير غير الضروريين في العملية. وفي حالة استيفاء حالة ما للعتبة التي حددها لجنة العقود في المقر، لن تكون هناك حاجة لقيام لجنة محلية باستعراضها، مما سيسمح بزيادة سرعة عملية اتخاذ القرار.

زيادة سبل النفاذ إلى سوق مشتريات الأمم المتحدة

١٨ - من أجل زيادة سبل النفاذ إلى سوق مشتريات الأمم المتحدة، ما برحت المنظمة منذ عدة سنوات تنفذ تدابير تواصل شاملة بغية تشجيع البائعين على المشاركة في سوق الأمم المتحدة من خلال حلقات دراسية في مجال الأعمال التجارية ومن خلال عدة منصات على شبكة الإنترنت، من بينها الموقع الإلكتروني لشعبة المشتريات، وبوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، وتطبيق الهواتف المحمولة المسمى "مشتريات الأمم المتحدة"، الذي يقدم معلومات أساسية عن المشتريات، على منصتي iOS و Android. والأمين العام ملتزم بإيجاد سبل جديدة ومبتكرة لضمان أن تكون فرص المشاركة

في مشتريات الأمم المتحدة مفتوحة وفي متناول البائعين قدر الإمكان، لا سيما البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مع إيلاء اعتبار خاص لضرورة تشجيع مشاركة البائعين الصغار والمتوسطي الحجم (على النحو المبين بمزيد من التفصيل في الفرع الخامس أدناه). ومن المهم، في سلاسل الإمداد العالمية الحالية، أن نتذكر أن العديد من البائعين يبيعون سلعاً أو منتجات نهائية تحتوي على مكونات تنتج في بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

إضفاء الطابع المهني على عملية الشراء

١٩ - يتطلب الانتقال إلى وظيفة مشتريات عالية الأداء وجود موظفين متحمسين يتمتعون بالمهارات والمعارف الملائمة. ويشكل الاستمرار في إضفاء الطابع المهني على وظيفة المشتريات في المنظمة بالتالي أولوية أساسية لاستراتيجية المنظمة في إدارة المشتريات، وهو يستجيب لتوصية دائمة من مجلس مراجعي الحسابات بأن يُشترط في الموظفين العاملين في مجال المشتريات تلبية معايير تدريب إلزامية. وبحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، سيتعين على جميع موظفي المشتريات الحصول على رخص مهنية بمستويات مختلفة، حسب درجاتهم، من سلطة معتمدة ومعترف بها دولياً. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن دليل المشتريات الجديد إطاراً معززاً للأخلاقيات ومكافحة الغش بغية المساعدة في منع الغش والفساد في المشتريات وكشفهما وردعهما والتصدي لهما والإبلاغ عنهما ومعالجة الملاحظات التي يقدمها مجلس مراجعي الحسابات بشأن تلك المسألة.

تحسين الشفافية وإدارة المخاطر

٢٠ - أنشأت الأمانة العامة لوحة متابعة لتوفير إمكانية الاطلاع في الزمن الحقيقي على البيانات من خلال نظام أوموجا، وهو ما يمكن الإدارة من رصد حالة العقود السارية حسب البلد، ونوع العقد، والبائع، وقيمة العقد، ومدة إنجازه وما إلى ذلك. ويواصل مكتب إدارة سلسلة الإمداد كذلك استكشاف إمكانية الاستعانة بقدرات وأدوات إضافية لدعم أنشطة المشتريات، باستخدام نتائج تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال المتاحة من خلال نظام أوموجا، بما في ذلك ما هو متاح لعامة الجمهور. وسوف يساهم تحسين الوصول إلى بيانات موثوقة في صياغة استراتيجية إدارة المشتريات المستقبلية للمنظمة، وتيسير اتخاذ قرارات بطريقة أكثر استنارة وفعالية وزيادة الشفافية. ونظراً للتعقيد الذي يتسم به العديد من أنشطة المشتريات التي تضطلع بها المنظمة في جميع أنحاء العالم وما قد ينشأ من مخاطر على العمليات والسمعة وغيرها من المخاطر، ستواصل الأمانة العامة تحسين آليات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر باتباع نموذج "خطوط الدفاع الثلاث"، على نحو ما أوضح الأمين العام في التقرير المرحلي السابع عن نظام المساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة: تعزيز نظام المساءلة في الأمانة العامة في إطار النموذج الإداري الجديد (A/72/773).

التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة

٢١ - لأن كان العديد من المنظمات يضع شروطاً عامة فيما يتعلق بالسلع والخدمات، فلكل منها مكتب مشتريات خاص به لدعم ولاياته. وعلى الرغم من أن الكيانات التابعة للأمم المتحدة "تستغل" في بعض الأحيان العقود القائمة التي وضعتها منظمة أخرى، اتسمت أنشطة المشتريات القائمة على التعاون بأنها محدودة حتى الآن. وتشمل التحديات الصعوبات في التوصل إلى منهجية متفق عليها لتحديد أولويات احتياجات الشراء، ومواءمة الأحكام والشروط والتوصل إلى توافق آراء بشأن المواصفات

لتلبية الاحتياجات التشغيلية لكل منظمة. وبالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تكون هناك وظائف أخرى مرتبطة بالمشتريات، مثل اللجان الاستشارية وإدارة الأداء، وضعت لها كل منظمة آلياتها الخاصة بها، مما يستلزم إجراء استعراضات إضافية وتكرار الجهود وزيادة العبء الإداري وإطالة الجدول الزمني لكل عملية. واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١، الذي أكدت فيه الجمعية أنه ينبغي للكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعمل وفقاً لمبدأ الاعتراف المتبادل بأفضل الممارسات في مجال السياسات والإجراءات، بهدف تيسير التعاون الفعال بين الوكالات وخفض تكاليف المعاملات التي تتحملها الحكومات والوكالات المتعاونة، وافق الأمين العام، إلى جانب الرؤساء التنفيذيين لبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على اعتراف كل كيان بالعمليات الإدارية للكيانات الأخرى. ويمثل ذلك تقدماً كبيراً في جهودنا المشتركة الرامية إلى تعزيز التعاون على نطاق المنظومة في عمليات تسيير الأعمال والاستفادة من القيمة التي تستطيع كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة توفيرها. ومن الآن فصاعداً، تعزز الأمانة العامة القيام بدور ريادي في دفع هذه الخطة إلى الأمام.

الشراء الإلكتروني

٢٢ - تُستخدم أدوات الشراء الإلكتروني منذ أكثر من ٣٠ عاماً في القطاع الخاص لتحقيق أوجه الكفاءة والوفورات في تكاليف المعاملات التجارية، وهي الآن تُستخدم على نطاق واسع أيضاً في القطاع العام. وقد قام الأمين العام بتحليل دقيق لمزايا وعيوب الأخذ بالتكنولوجيات الرقمية في المشتريات، من أجل تجنب العقاقب السلبية المحتملة على العملاء والبائعين وكفالة اتسام عمليات المنظمة بالكفاءة والالتزام بأفضل الممارسات (على النحو المبين في القسم الثامن أدناه). وفي أعقاب تنفيذ عملية تقديم عروض عن طريق الإنترنت على أساس تجريبي، تعزز شعبة المشتريات، بالتشاور مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، الأخذ بتقديم العروض الإلكترونية على نطاق المنظمة ووضع نظام لتقديم طلبات شراء في شكل فهارس عن طريق الإنترنت، وهو ما يمكن أن يستضيفه الموقع الشبكي لبوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات من أجل تسهيل تجهيز الطلبات بشكل مباشر من قبل المكاتب الميدانية.

الابتكار والمواءمة مع خطة التنمية المستدامة

٢٣ - نظراً لحجم عمليات الإمداد في الأمم المتحدة ولاياتها، تملك المنظمة إمكانية تحفيز الأسواق على الابتكار والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٤ - ودعماً للهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة والغاية ١٢-٧ منه (تعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة)، تعمل كيانات منظومة الأمم المتحدة لاتخاذ مبادرات مشتركة بين الوكالات لوضع مبادئ توجيهية والأخذ بممارسات الشراء التي تدعم المبادئ الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة.

٢٥ - وكلفت الجمعية العامة كذلك، في قرارها ٢١٩/٧٢، الأمانة العامة بتنفيذ خطة عملها لإدماج ممارسات التنمية المستدامة في إدارة العمليات والمرافق على نطاق الأمانة العامة (A/72/82)، بما يكمل الولايات السابقة المحددة للبعثات الميدانية. وخطة العمل قيد التنفيذ حالياً وفقاً للأطر التشريعية القائمة. وبلغ كل من المقر واللجان الإقليمية والبعثات الميدانية مراحل مختلفة في إنشاء نظم الإدارة البيئية الخاصة

به بهدف الحد من المخاطر وتحقيق أوجه الكفاءة في استخدام الموارد، مع التركيز على إدارة النفايات والمياه، وعلى تهيئة المرافق التي تأخذ بمبادرات الكفاءة في استخدام الطاقة والطاقة المتجددة. ومكتب إدارة سلسلة الإمداد ملتزم بدعم تلك الجهود.

٢٦ - ويتمثل الهدف العام في تمكين المستفيدين من العمل بطريقة تقلل من الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية السلبية وتؤثر بدلا من ذلك إيجابياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال الحلول المبتكرة.

رابعاً - تقديم خدمات شراء تتسم بالفعالية والكفاءة في المقر والمراكز والمكاتب الميدانية

ألف - الموازنة بين سلطات الشراء ومعايير المساءلة

٢٧ - تماشياً مع النموذج الإداري الجديد، قام الأمين العام بترشيد إطار لتفويض السلطة من أجل موازنة السلطة مع المسؤولية. ووفقاً للإطار الجديد، فوض الأمين العام سلطة شراء غير محدودة، مع بعض القيود، مباشرة إلى رؤساء الكيانات الذين قاموا بدورهم بتفويض السلطة إلى رؤساء الإدارات وإلى موظفي المشتريات المؤهلين لكفالة الإدارة السليمة للأموال العامة. ويخضع التفويض المعزز إلى رؤساء الكيانات لتقييم القدرات بهدف كفالة أن يكون لدى الكيان المعني ما هو مناسب من النظم وملاكات الموظفين والضوابط الداخلية من أجل ممارسة تفويض الشراء بمسؤولية.

٢٨ - ولضمان أقصى قدر من فعالية التكاليف في استخدام الموارد ووفورات الحجم، والاستفادة من الخبرات المتطورة تقنياً وتجارياً لشراء الاحتياجات عالية المخاطر و/أو عالية القيمة و/أو المعقدة بطبيعتها، سيجري شراء السلع والخدمات الاستراتيجية^(٢) من خلال الدعم العملياتي المركزي^(٣)، على النحو المفوض لوكيل الأمين العام لإدارة الدعم العملياتي. وبالمثل، ستظل سلطة التعاقد على طلبات التوريد محصورة مركزياً في إدارة سلسلة الإمداد، بالنظر إلى أن الجمعية العامة وجهت بأن تظل الأنشطة التي تنطوي على تفاعل وثيق مع الدول الأعضاء في المقر.

٢٩ - وستقوم شعبة التحول في تسيير الأعمال والمساءلة في إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال برصد وتقييم استخدام سلطة الشراء المفوضة والفصل بين الواجبات. وستضمن الشعبة، من خلال أنشطتها، حصول المديرين الذين تُمنح لهم السلطة على ما يحتاجون إليه من توجيهات وأدوات وتدريب لممارسة سلطاتهم المفوضة بشكل سليم. وفي الحالات التي تسحب فيها السلطة المفوضة أو تعلق أو تقيّد من قبل الأمين العام بناء على مشورة وكيل الأمين العام لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، ستعمل إدارة الدعم العملياتي مع الكيان المعني على تعزيز قدرته إلى أن يستطيع ممارسة السلطة المفوضة له على نحو مسؤول. وستعزز المساءلة الشخصية من خلال تقييمات أداء كبار المديرين، التي سيستعرضها دورياً مجلس الأداء الإداري والأمين العام.

(٢) السلع والخدمات الاستراتيجية هي تلك التي تستفيد من الإدارة المركزية، مثل وفورات الحجم، أي تلك التي تنطوي على مخاطر عالية، أو تعقيد شديد أو توحيد المقاييس، بما في ذلك الطيران، وحصص الإعاشة، والوقود، والمنتجات الصيدلانية.

(٣) انظر A/72/492، الفقرة ٤٧.

باء - التخطيط للبعثات

٣٠ - من المتوخى أن تكون وظائف التخطيط أكثر تكاملاً مع العمليات المبسطة والموحدة لإدارة سلسلة الإمداد، بما في ذلك ترتيبات الشراء، في إطار توجيهات مكتب إدارة سلسلة الإمداد وبالتنسيق الوثيق مع شعبة الأنشطة الخاصة في إدارة الدعم العملي. ويجري حالياً وضع التفاصيل فيما يتعلق بالكيفية التي سيعمل بها هذا التنسيق الوثيق في الممارسة العملية، بما في ذلك المشاركة الكاملة للاختصاصيين في مجال المشتريات خلال جميع مراحل عملية التخطيط المتكامل، بغية تحديد حلول المشتريات المصممة خصيصاً وتقديمها في الوقت المناسب. وستتيح عملية التخطيط المتكامل تقديم دعم منظم ومبسط على المستويات العالمي والإقليمي والمحلي، بما في ذلك النظر في التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، من أجل ضمان اتخاذ قرارات الشراء المثلى وتحديد القدرة على دعم المشتريات المناسبة للبعثات الجديدة.

جيم - اتجاهات دعم المشتريات للأمانة العامة العالمية

٣١ - تظهر الدراسات الأخيرة التي أجرتها شعبة المشتريات مؤخراً أن الغالبية العظمى من نفقات الأمانة العامة تولد من خلال عقود تضعها شعبة المشتريات والمكتب الإقليمي للمشتريات، المعروف الآن باسم قسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي. ويقوم موظفو المشتريات الموجودون في البعثات الميدانية أساساً بأداء وظائف الشراء التي تنطوي على معاملات والمشتريات المحلية المنخفضة القيمة نسبياً. وفي الوقت نفسه، يوجد معظم موظفي المشتريات (٥٦ في المائة) حالياً في البعثات الميدانية وهم ملحقون بها. ومن بين الموظفين المتبقين، يوجد ٢٧,١ في المائة في شعبة المشتريات و ١٦,٩ في المائة في المكاتب الموجودة خارج المقر والحاكم واللجان الإقليمية. وتُظهر بيانات إضافية أن متوسط حجم المشتريات لكل موظف من موظفي المشتريات كان يتراوح في عام ٢٠١٧ من ٤٠٠ ١٣٤ دولار إلى نحو ١,٨ مليون دولار في مختلف بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة الميدانية، ومن ٠٠٠ ٩١٤ دولار إلى ٦,٨ ملايين دولار في المكاتب الموجودة خارج المقر والحاكم واللجان الإقليمية.

٣٢ - ويتوخى الأمين العام إمكانية دمج قدر أكبر من أعمال الشراء بصورة فعالة في المستقبل خارج البعثات الميدانية، حيث تكون المخاطر الأمنية أعلى عادة. وفي أعقاب التحليل الدوري لوظائف ودور قسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي، وكذلك للبيانات المستمدة من خلال نظام أوموجا، يتطلع مكتب إدارة سلسلة الإمداد، بالتشاور مع المستفيدين وأصحاب المصلحة الآخرين، إلى مواصلة تبسيط خدمات المشتريات التي سيقدمها القسم وبالتالي تحسين القيمة التي يجلبها للمستفيدين من خدماته، بسبل من قبيل توحيد الشروط الإضافية لتحقيق وفورات الحجم والخصومات الناجمة عن الحجم.

قسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي (المكتب الإقليمي للمشتريات في عنتيبي سابقاً)

٣٣ - طلبت الأمانة العامة في قرارها ٢٦٦/٧٢ بء إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات بشأن تعزيز دور مراكز الشراء الإقليمية، وبخاصة قسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي في عنتيبي، أوغندا، في سياق التقرير الحالي عن المشتريات.

٣٤ - ويتمشى دمج قسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي في مكتب إدارة سلسلة الإمداد مع قرار الجمعية العامة ٢٨٦/٧٠، مع مراعاة توصية مجلس مراجعي الحسابات ((A/71/5 (Vol. II)، الفصل الأول، الفقرة ٢٤٨)). وبوسع قسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي تعزيز دوره لخدمة البعثات والمكاتب

المتلقية لخدماته في المنطقة بشكل أفضل، وتوفير أوجه الكفاءة من حيث التكلفة والحد من مخاطر عملية الشراء. ويقوم القسم منذ إنشائه في عام ٢٠١٠ بتوسيع قاعدة الجهات المستفيدة من خدماته لتشمل المكاتب الصغيرة التي ليس فيها قدرات شراء مخصصة و/أو مهنية^(٤). ويتيح أيضا دمج القسم في مكتب إدارة سلسلة الإمداد فرصة لتوسيع نطاق خدمات دعم المشتريات التي يجري تقديمها بحيث يتجاوز نطاق الجهات المستفيدة في مجال حفظ السلام إلى كيانات الأمانة العامة الأخرى في المنطقة، مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٣٥ - وحتى الآن، أبرم قسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي ٨٨ عقدا إطاريا إقليميا و ٣٧٥ عقدا خاصا بالبعثات، بقيمتين إجماليتين لا تتجاوزان ٤٢١,٣ مليون دولار و ٦٠٧,٧ ملايين دولار، على التوالي. وبالإضافة إلى العقود الإطارية الإقليمية الـ ١٢ والعقود الخاصة بالبعثات الـ ٢٩ المبرمة في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، أبرم القسم في الأشهر الخمسة الأولى من الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما عدده ١٠ عقود إطارية إقليمية و ١٦ عقدا من العقود الخاصة بالبعثات بمبلغ قدره ١٣,٦ مليون دولار. ويهدف القسم إلى إبرام ٢٨ عقدا إضافيا من العقود الإطارية الإقليمية و ٤٢ عقدا إضافيا من العقود الخاصة بالبعثات قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٣٦ - وأدت حملة تواصل مكثفة قام بها قسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي لتشجيع على زيادة مشاركة البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى تسجيل ٣٢٥ ٥ بائعا جديدا في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وبالإضافة إلى تنظيم ٤٠ حلقة دراسية عن الأعمال التجارية بشأن كيفية التعامل التجاري مع الأمم المتحدة في ١٦ دولة خلال نفس الفترة، كان ٢٤ في المائة من عقود التوريد الموقعة لبائعين كانوا قد تلقوا مساعدة في خدمة تسجيل البائعين من القسم.

٣٧ - وعملاً بقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٧٣، وبعد استعراض الهيكل الأنسب لاختيار الموردين، أصبح قسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي، اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧، يملك وحدة تنظيمية ومركزاً لتحديد التكاليف خاصين به في نظام أوموجا، بما في ذلك جدولته الخاص لتخصيص الميزانية وملاك الموظفين.

(٤) تشمل الجهات والبعثات المستفيدة من خدمات قسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي. ويقدم القسم خدمات الشراء الكاملة إلى مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي، وكذلك إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي ومركز اللوجستيات لتقديم خدمات الدعم لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عنتيبي. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام باستخدام العقود التي أبرمها القسم. ويقدم القسم أيضا الدعم في مجال المشتريات لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، يقدم القسم الدعم في مجال المشتريات إلى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل/لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة.

دال - منهجيات طلب العروض المتبعة في شراء الخدمات الجوية المؤجرة بعقود طويلة الأجل

٣٨ - بعد أن نُفِذَت بشكل تجريبي أول عملية من عمليات طلب تقديم العروض في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ دعماً لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنجزت الأمانة العامة بنجاح عمليتي طلب تقديم عروض إضافيتين: واحدة لتوفير خدمات نقل الشحنات المتوسطة والثقيلة لصالح بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (منح العقد في عام ٢٠١٧) والأخرى أجريت مؤخراً لتوفير خدمات نقل جوي شاملة دعماً للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (منح العقد في عام ٢٠١٨).

٣٩ - وتُبرز عمليات طلب تقديم العروض الثلاث المنجزة حتى الآن بوضوح إمكانية تعزيز التنافس الدولي في سوق مشتريات الأمم المتحدة من خدمات الطيران، حيث وردت في هذه العمليات عروض أكبر عدداً وأكثر تنوعاً من العروض التي كانت ترد عادةً عندما كانت طريقة الدعوة لتقديم عطاءات تستخدم لتلبية احتياجات مماثلة.

٤٠ - وقد أدت عمليات طلب تقديم العروض الثلاث إلى إكساب المنظمة قيمة مضافة مقارنةً بأساطيل الطائرات السابقة التي وفرت هذه العمليات حلولاً بديلة لها، حيث نجمت عنها زيادة في القدرة التقنية والوفورات النقدية. وعلاوة على ذلك، يوفر الحل الناجم عن منهجية طلب تقديم العروض فوائد تشغيلية متنوعة، مثل انخفاض وقت تعطل الطائرات وتعزيز قدرات البحث والإنقاذ والإجلاء الطبي على مدار الساعة مع تزويدها بالقدرة على الرؤية الليلية.

٤١ - ومن الناحية التجارية، يستتبع تطبيق طريقة طلب تقديم العروض إدخال تغييرات على الأحكام التعاقدية وإيجاد نموذج لتقدير التكاليف (خاصة مع تضمين تكاليف الوقود)، وهو ما يتسم بقدر أكبر من الاتساق مع معايير الصناعة وأفضل الممارسات، مما يجعل هذه الطريقة أكثر جاذبية للسوق ويوسع قاعدة الموردين المتعاملين مع المنظمة.

٤٢ - ونتيجةً لزيادة استجابة السوق، بالاقتران مع حجم المعلومات المطلوبة من مقدمي العروض وتعقيدها النسبي، فإن الوقت الذي يستغرقه تقييم العروض في إطار عملية طلب تقديم العروض، في المتوسط، أطول من الوقت الذي يستغرقه تقييم العطاءات في إطار الدعوة لتقديم العطاءات. ومن المعقول توقع أن يتناقص الوقت الذي تستغرقه كل عملية من عمليات طلب تقديم العروض في المستقبل مع اكتساب المنظمة خبرة في تنفيذ تلك العمليات وقيامها بتبسيط الوثائق والإجراءات المتعلقة بها.

٤٣ - وكما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٣/٦٩، تعمل الأمانة العامة بشكل وثيق مع الصناعة لضمان توفير الشفافية المناسبة عند استخدام منهجية طلب تقديم العروض في شراء الخدمات الجوية. وفي عام ٢٠١٩، سيجري مكتب إدارة سلسلة الإمداد استعراضاً لاستخدام هذه المنهجية في شراء خدمات الطيران من أجل تحديد الدروس المستفادة وأي فرص لمواصلة تبسيط العملية أو تحقيق المزيد من أوجه الكفاءة.

خامسا - اختيار البائعين من الأسواق العالمية

٤٤ - على النحو المشار إليه في استراتيجية إدارة المشتريات، تواصل شعبة المشتريات إيلاء أولوية عليا لزيادة فرص الوصول إلى سوق مشتريات الأمم المتحدة، ولا سيما للبائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولا يزال تنظيم حلقات دراسية عن الأعمال التجارية يمثل وسيلة هامة للترويج للفرص المتاحة في سوق مشتريات المنظمة والتعرف على بائعين جدد (انظر الجدول أدناه).

الحلقات الدراسية عن الأعمال التجارية التي نظمتها الأمانة العامة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

السنة	المواقع التي عقدت فيها الحلقات الدراسية	عدد البائعين	عدد البائعين	المناسبات التي
المناسبات التي	عُظمت بالاشتراك	مع وكالات أخرى	الحاضرين	المناسبات
٢٠١٦	البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٢٤	٣ ٠٥٤	٨
	البلدان الصناعية	١٨	١ ١٣٦	٩
	المجموع لعام ٢٠١٦	٤٢	٤ ١٩٠	١٧
٢٠١٧	البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٢٦	٢ ٦٢٤	٥
	البلدان الصناعية	١٠	٨٥٧	٦
	المجموع لعام ٢٠١٧	٣٦	٣ ٤٨١	١١
٢٠١٨	البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٢٨	٢ ٤٨١	١٠
	البلدان الصناعية	١٢	٨٣٠	٥
	المجموع لعام ٢٠١٨	٤٠	٣ ٣١١	١٥

٤٥ - وتُنظَّم حلقات دراسية عن الأعمال التجارية بالتشاور مع الدول الأعضاء التي تعرب عن الاهتمام باستضافة حلقة دراسية وترتب أماكن لعقدتها وتوجه الدعوة إلى البائعين المحتملين. وتنظم شعبة المشتريات أيضا تدريباً لموظفين من الدول الأعضاء بناء على طلب تلك الدول من أجل تمكينهم من تيسير تسجيل البائعين من بلدانهم. ويعتزم مكتب إدارة سلسلة الإمداد مواصلة توسيع نطاق جهود التوعية التي يضطلع بها لتشمل، على سبيل المثال، تنظيم دورات تثقيفية بشأن كيفية الاستجابة للطلبات الرسمية وتصميم اختبار لقياس "الاستعداد للتوريد" لمساعدة البائعين في تحديد ما إذا كانت شركاتهم جاهزة للقيام بأعمال تجارية مع الأمم المتحدة.

٤٦ - وبالنظر إلى الطابع الدولي التي تتسم به المنظمة، يشجع الأمين العام جميع البائعين على المشاركة في أنشطة المشتريات فيها. ويتزايد باطراد عدد البائعين المسجلين لدى الأمانة العامة من خلال بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات. وتظهر إحصاءات بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات للفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى نهاية عام ٢٠١٧ أن حوالي ٦٧ في المائة من مجموع البائعين المسجلين لدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هم من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأظهر عدد البائعين من شرق أفريقيا زيادة كبيرة، من ٣ ٢٥٢ بائعا في أواخر عام ٢٠١٣ إلى ٢٠ ٢٥٨ بائعا في أواخر عام ٢٠١٧. وزاد عدد البائعين من أمريكا اللاتينية ١٢ مثلا، من ١ ٢٢٣ بائعا في أواخر ٢٠١٣

إلى ٦٨٠ ١٤ بائعا بنهاية عام ٢٠١٧. وسجلت بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات ما يقرب من ٥٠٠ ١١٢ بائع من البائعين المسجلين لدى الأمانة العامة في عام ٢٠١٧، كان حوالي ٧٢ في المائة تقريبا منهم من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وزاد عدد البائعين المسجلين لدى الأمانة العامة كذلك إلى ما يقرب من ٥٠٠ ١٤٨ بائع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٤٧ - غير أن المشتريات من البائعين من منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا تزال منخفضة نسبيا. وفي هذا الصدد، يقترح الأمين العام أن تنظر الجمعية العامة في جدوى إنشاء مركز مشتريات إقليمي جديد للمعلومات والمعارف وبناء القدرات، يوفر المساعدة المباشرة للبائعين في كل منطقة في تجهيز طلبات التسجيل في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، وينشر معلومات عن فرص الشراء، ويوضح إجراءات الشراء وممارساته في المنظمة، ويدرب البائعين المحتملين. ويمكن أن يُستخدم هذا المكتب الإقليمي أيضا بوصفه نقطة اتصال ثانية للبائعين من المنطقة كلما احتاجوا إلى مشورة مباشرة.

٤٨ - وبالنظر إلى الآثار المتعلقة بالتكلفة التي ستترتب على إنشاء هذا المركز (أو المراكز) لدعم المشتريات على الصعيد الإقليمي، يقترح الأمين العام أن تحدّد المرافق القائمة الملائمة التي يمكن استخدامها وربما تقاسمها مع منظمات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة. وسيكون من شأن هذه الترتيبات أن تمكن المنظمة من بدء التنفيذ على أساس تجريبي باحتياجات منخفضة من الموارد.

سادسا - الإشراف والامتنال: التدريب على وظيفة الشراء وإضفاء الطابع المهني عليها

ألف - إضفاء الطابع المهني على عملية الشراء

٤٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت شعبة المشتريات توفير دورات إلكترونية للموظفين المعنيين بالوظائف المتعلقة بالمشتريات، من خلال مجمع التدريب في مجال المشتريات^(٥). وإتمام الدورات الدراسية على المستويين الأساسي والمتوسط إلزامي لموظفي المشتريات على نطاق الأمانة العامة. وباستثناء الموظفين الجدد، الذين يمهلون ستة أشهر لإتمام التدريب، تمثل شعبة المشتريات ذلك الشرط بصورة كاملة. وتتاح هذه الدورات الدراسية لجميع موظفي الأمم المتحدة والكيانات المنتسبة إليها وهي تقدم إسهاما هاما في تعزيز قدرة المنظمة على إدارة المشتريات والعقود. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، كان قد صدر ما مجموعه ٨٨٩ ١١ شهادة من شهادات إتمام الدورات الدراسية الفردية لما عدده ١٦٨ ٤ مستخدما من كيانات منتسبة بلغ مجموعها ١٠١ كيان. ومنذ عام ٢٠٠٧، قدمت شعبة المشتريات تدريبا بالحضور الشخصي على المستوى الأساسي إلى ٣٦٠ ١ موظفا حول العالم.

٥٠ - وفيما يتعلق بالدراسات المهنية الخارجية، حصل ما مجموعه ٣٩ موظفا من شعبة المشتريات والبعثات الميدانية على شهادات من المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد منذ عام ٢٠١١، في حين يدرس حاليا ٧٥ موظفا للحصول على دبلوم المستوى ٤ ودبلوم المستوى ٥ المتقدم. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل شعبة المشتريات إتاحة الفرص للموظفين لتحسين مهاراتهم المهنية في المجالات المتخصصة.

(٥) انظر <https://procurementtrainingcampus.dfs.un.org/login/index.php>.

٥١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، نظمت شعبة المشتريات دورة تدريبية عن التلاعب في العطاءات، من أجل تعزيز الوعي بالغش بين الموظفين الذين يؤدون وظيفة الشراء والوظائف المتصلة بها. وحضر الدورة التدريبية التي عُقدت بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية، ومدير شعبة المشتريات، وموظفون من أمانة لجنة العقود في المقر ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، وإدارة الدعم الميداني وشعبة المشتريات.

٥٢ - وأطلقت الأمانة العامة مؤخرًا "مدرسة إدارة سلسلة الإمداد"^(٦)، وهي خدمة تعليمية قائمة على الحوسبة السحابية ومتاحة على الأجهزة المحمولة، توفر دورات تدريبية في إدارة سلسلة الإمداد وكذلك في مواضيع أخرى، منها اختيار البائعين والمشتريات، والقيادة، والإدارة، والشؤون المالية، والتحليل.

٥٣ - وتقوم شعبة المشتريات حاليًا بتنقيح برنامج التأهيل المهني وهي ملتزمة بضمان أن يصبح جميع موظفي المشتريات معتمدين مهنيًا. ويمثل ذلك عنصراً حاسماً في استراتيجية المنظمة في مجال المشتريات ويسهم في وظيفة مشتريات تؤدي بمستوى رفيع. وستواصل شعبة المشتريات طلب التمويل على أساس متكرر لمواصلة برنامج التأهيل المهني الذي تنفذه تعزيزاً لذلك الهدف.

٥٤ - وفي سياق مواصلة التأهيل المهني لجميع موظفي المشتريات، لا تزال شعبة المشتريات ملتزمة بتنفيذ توصية مجلس مراجعي الحسابات بأن تواصل الإدارة جهودها لتطوير المسار الوظيفي للاختصاصيين في مجال المشتريات (A/70/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة ١٤٢). وفي إطار تلك الجهود، تواصل الشعبة التشاور مع مكتب إدارة الموارد البشرية بهدف استحداث فئة جديدة لـ "إدارة سلسلة الإمداد" في برنامج الأمم المتحدة للفنيين الشباب، ضمن مجموعة وظائف "الإدارة". وسيواصل مكتب إدارة سلسلة الإمداد المنشأ حديثاً السعي إلى تحقيق ذلك الهدف لتشجيع على استقدام الاختصاصيين المؤهلين من ذوي المؤهلات العالية في الرتبين ف-١ وف-٢ من أجل دعم التحسين المستمر لوظائف المشتريات، والخدمات اللوجستية، وإدارة سلسلة الإمداد، وإدارة العقود والوظائف الأخرى ذات الصلة. وسيكرس المكتب أيضاً جهوده لتطوير المسار الوظيفي لموظفي المشتريات وغيرهم من موظفي سلسلة الإمداد خلال الأشهر الـ ٢٤ القادمة.

باء - إجراءات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

٥٥ - على سبيل الأولوية، تواصل شعبة المشتريات الحفاظ على إطارها القوي في مجال الرقابة الداخلية وتحسينه. ومن العناصر الرئيسية في هذا الإطار توفير التدريب والتأهيل المهني لموظفي المشتريات، لأن ذلك يساعد على التخفيف من مخاطر وقوع الأخطاء والمخالفات.

٥٦ - وتشمل إجراءات الرقابة الداخلية الهامة الأخرى التي قامت شعبة المشتريات بتعزيزها خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما يلي:

(أ) الفصل بين الواجبات. بعد بدء العمل بنظام أوموجا، استمرت شعبة المشتريات في المحافظة على فصل الأدوار بين الجهات المقدمة لطلبات الشراء والجهات المنفذة لعمليات الشراء. وأنجز الفصل أساساً من خلال ما يلي: '١' الضوابط التي تحكم عمليات الموافقة في الحل نفسه؛ '٢' امتثال السياسات والإجراءات التي تحكم وظيفة المشتريات، مثل المشاركة في مؤتمرات مقدمي العطاءات

(٦) يشمل ذلك منح شهادات التدريب على النموذج المرجعي لعمليات سلسلة الإمداد.

والاجتماعات الأخرى مع البائعين. ويتواصل فصل الوظائف المتعلقة بالشراء عن الوظائف المتعلقة بطلب
الشراء ولجان الاستعراض ووظائف إدارة العقود بعد منحها في إطار إدارة الدعم العملياني، بما في ذلك من
خلال وظيفتي التفتيش والاستلام؛

(ب) رصد الامتثال. تقدم شعبة المشتريات، من خلال الزيارات التي تقوم بها لتقديم
المساعدة في مجال المشتريات، التوجيهات للمكاتب الميدانية وتقيم امتثالها للسياسات والإجراءات القائمة،
وكذلك التوجيهات بشأن الممارسات الجيدة في مشتريات القطاع العام. وأطلع الممارسون والمديرون على
الملاحظات والتوصيات والمسائل العامة، ورُصد التنفيذ من جانب إدارة الدعم الميداني وشعبة المشتريات
من أجل تعزيز الامتثال. وتُقد ما مجموعه ١٣ زيارة في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، إلى جانب تنفيذ
استعراضات الامتثال السنوية. وفي إطار النموذج الإداري الجديد، ستضطلع الآن شعبة التحول في تسيير
الأعمال والمساءلة في إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال برصد وظائف المشتريات
وتقييمها، بالتشاور مع إدارة الدعم العملياني. وفصل العمليات عن السياسات والامتثال بهذا الشكل
يتسق مع التوصيات الصادرة عن كل من مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات
(انظر الفقرة ٣٤ أعلاه).

(ج) التخفيف من تضارب المصالح. يُشترط في أي موظف معني بعملية الشراء تنبيه مكتب
الأخلاقيات وإدارة المشتريات إلى أي تضارب في المصالح يُحتمل أن ينشأ عن علاقته أو علاقة أفراد أسرته
المباشرة بأحد البائعين.

جيم - مجلس استعراض منح العقود

٥٧ - يتيح مجلس استعراض منح العقود فرصة لمقدمي العروض غير المقبولة الذين شاركوا في عملية
شراء تنافسية مستوفية للشروط أسفرت عن منح عقد تتجاوز قيمته ٢٠٠ ٠٠٠ دولار للطعن في
القرارات المتعلقة بمنح العقود. وينطبق ذلك على العقود التي تمنحها شعبة المشتريات، واعتباراً من ١ كانون
الثاني/يناير ٢٠١٦، على العقود التي تُمنح في مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة في
نيروبي ومكتب الأمم المتحدة في فيينا. ويقدم المجلس إلى وكيل الأمين العام لإدارة الاستراتيجيات
والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال مشورة مستقلة بشأن الأسس الموضوعية التي تستند إليها الطعون
المتعلقة بعمليات الشراء.

٥٨ - وفي الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٦ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، تلقى أمين سجل مجلس
استعراض منح العقود ١٠ طعون تتعلق بعمليات الشراء، رُفضت ستة طعون منها لأنها لم تكن مستوفية
للمعايير الموضوعية للاستعراض. ففي اثنتين من الحالات التي رُفض فيها الطعن، رأى المجلس أن العرض
المقدم من البائع قُيّم بشكل صحيح ومناسب وفقاً للمعايير المحددة في طلب تقديم العروض؛ وفي حالة
واحدة، قرر المجلس أن مجرد عدم الرضا عن عملية الاختيار أو قرار منح العقد لا يوفر أساساً كافياً لقبول
الطعن في عملية الشراء؛ وفي حالة واحدة، قدم البائع شكوى تتعلق بمسألة إجرائية؛ وفي حالة واحدة،
قدم البائع شكوى تتعلق بشركة أخرى؛ وفي حالة واحدة، قدم البائع طعناً بالرغم من أنه لم يشارك في
عملية الشراء الفعلية. أما الطعون الأربعة المتبقية، فلم تكن مقبولة، لأن الطعن كان ناشئاً في حالتين عن
عملية طلب تقديم عروض أجرتها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وعملية أجرتها منظمة الطيران

المدني الدولي؛ وفي حالة واحدة، سُحب الطعن بعد أن تلقى البائع المزيد من المعلومات الإيضاحية بشأن العرض الذي قدمه؛ وفي حالة واحدة، كان الطعن يتعلق بعملية شراء ما زالت جارية.

٥٩ - وفي الوقت الحالي، يتلقى مجلس استعراض منح العقود الطعون الناشئة عن عمليات طلب تقديم العروض التي ينفذها المقر والمكاتب الموجودة خارج المقر وقسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي. وفي إطار التحضير لتوسيع نطاق تلك العملية، أعدت شعبة المشتريات مواد تدريبية تهدف إلى تعزيز قدرة موظفي المشتريات الذين يتولون تقديم المعلومات للبائعين من أجل كفالة معالجة أسئلتهم وشواغلهم في المرحلة الملائمة. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أتم ٨٣ موظفاً، معظمهم من موظفي شعبة المشتريات والمكتب الإقليمي للمشتريات، التدريب على تقديم المعلومات للبائعين الذين تُرفض عروضهم. ومن المهم ألا يُنظر في أي توسعة إضافية لنطاق عمل المجلس إلا بعد أن ينتهي تطوير عملية تقديم المعلومات للبائعين في مواقع أخرى، بما في ذلك عمليات حفظ السلام. ويتمثل الهدف أيضاً في أن تسبق أي توسعة إضافية باستعراض لاختصاصات المجلس، في ضوء الخبرة المكتسبة حتى الآن وتنفيذ الإصلاحات الإدارية للأمين العام.

سابعاً - التعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى

مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة

٦٠ - تحرص الأمانة العامة على استكشاف المزيد من فرص التعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى من أجل تحقيق أوجه الكفاءة والاستفادة من خبرة كل منها في إطار منظومة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي. وانطلاقاً من مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، تدرس شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى مختلف مجالات التعاون المحتمل، مثل تنسيق الإجراءات وإدارة شؤون البائعين من خلال بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات والتأهيل المهني لموظفي المشتريات. وتقوم الأمانة العامة من حين لآخر "باستغلال" الاتفاقات الطويلة الأجل التي وضعتها منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة كلما كانت تلك الترتيبات لصالح المنظمة. ويجري أيضاً تحليل أفضل الحلول المتاحة في مجال تقديم العروض إلكترونياً والأدوات التكنولوجية الأخرى استناداً إلى خبرات منظمات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة.

خلية الشحن المشتركة مع برنامج الأغذية العالمي

٦١ - توقفت الجهود الرامية إلى إنشاء خلية شحن مشتركة مع برنامج الأغذية العالمي. ومع أن البرنامج لديه الخبرة للتعامل مع الاحتياجات اللوجستية المحددة الخاصة به، فإن تلك الخبرة لا تتواءم على نحو مباشر مع الاحتياجات المعقدة للأمانة العامة، ولا سيما الاحتياجات في مجال حفظ السلام. وقد تبين أن نطاق الاحتياجات المشترك بين الأمانة العامة والبرنامج محدود، لأن خطوط الملاحية البحرية وقطاعات السوق مختلفة، ولأن البرنامج لا يملك الخبرة في نقل المعدات المملوكة للوحدات. واستنتج تحليل معياري لأحد احتياجات الأمانة العامة المعقدة في مجال النقل (المعدات المملوكة للأمم المتحدة) أنه من الممكن تحقيق قدر أكبر من المنافسة الدولية وتكبد قدر أقل بكثير من التكاليف من خلال جهاز المشتريات الخاص بالأمانة العامة.

٦٢ - وتولي الأمانة اهتماماً جديداً لفرص التعاون الأخرى مع كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وعلى سبيل المثال، بينت مؤخراً أن اتفاقات منظمة الأمم المتحدة للطفولة الطويلة الأجل في مجال النقل (بمشاركة كل من منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى) قد تكون موضع اهتمام. وفي هذا السياق، أظهر تحليل أولي أوجه التشابه التشغيلي، وتجري الأمانة العامة اتصالات مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل استعراض الإطار التعاقدى لعمليات الشحن بغرض إجراء عملية تجريبية.

٦٣ - وبموازاة هذا المسعى، تواصل شعبة المشتريات السعي إلى إنشاء عقود إطارية عالمية لخدمات شحن البضائع دعماً لعمليات الأمانة العامة في جميع أنحاء العالم، وهي تعكف على وضع اللمسات الأخيرة على طلب تقديم العروض تحقيقاً لهذه الغاية. وستكون العقود الموقعة نتيجة لذلك متاحة لكيانات الأمم المتحدة الأخرى كي تستفيد منها، حسب الحاجة.

العمليات المشتركة لشراء المركبات

٦٤ - في أعقاب عملية الشراء التعاوني الأخيرة التي اضطلعت بها شعبة المشتريات بالنيابة عن كيانات الأمم المتحدة، أبرمت عقود مع مختلف مصنعي المركبات أو موزعيها المرخص لهم لشراء شتى أنواع مركبات الركاب (مثل المركبات من أنواع ستيشن واغون، وكروس أوفر، وسيارات الركاب، والحافلات، ومركبات الخدمة). وتقدم تلك العقود أسعاراً تنافسية وتوفر الدعم الشامل اللاحق لعمليات البيع الذي يتاح في معظم البلدان طيلة فترة استخدام المركبات. وقد أدمج أيضاً تقديم الدعم الكامل بعد البيع في جميع عقود المركبات الأخرى التي وضعتها شعبة المشتريات من أجل إتاحة المجال للبعثات الميدانية وغيرها من الكيانات للحصول على قطع الغيار الأصلية والأدوات والوثائق التقنية والتدريب والدعم التقني.

٦٥ - وقد كشف إنشاء العقود في إطار ترتيبات شراء تعاونية عن دروس هامة. ففي البداية، كانت المواءمة بين مختلف احتياجات الجهات صاحبة المصلحة عملية طويلة وشاقة من دمج الأولويات المتضاربة وتقييد الأفضليات المتعلقة بالعلامات التجارية بحيث يتسنى تحقيق منافسة دولية فعلية وحقيقية. ولم يكن يُعرف، إلى أن وردت العروض، أنه لا يوجد مصنّع واحد للمركبات لديه طراز أو نموذج محدد لها متاح في جميع البلدان التي تعمل فيها منظومة الأمم المتحدة، بسبب الاختلافات من بلد لآخر في أنواع العقود ومعايير انبعاثاتها فضلاً عن الاعتبارات التجارية الأخرى. وتوقع البائعون أيضاً من كيانات الأمم المتحدة أن تلتزم باستخدام العقود الموقعة نتيجة لذلك، ولكن بعض هذه الكيانات لم يتمكن من ذلك. وكانت احتياجات الأمانة العامة أكبر من احتياجات أي كيان تابع للأمم المتحدة، حيث بلغت نحو ثلث مجموع الاحتياجات المقدرة، وهو ما لم يؤد إلى منافسة فعلية فحسب، بل أيضاً إلى تمكن منظومة الأمم المتحدة برمتها من الاستفادة من وفورات الحجم التي حققتها الأمانة العامة.

٦٦ - وأخيراً، لا ينتهي الشراء التعاوني بإنشاء العقود. فالمشتريات التي تقوم بها مختلف الكيانات يجب أن ترصد باستمرار. ويجعل هيكل المشتريات اللامركزي في معظم كيانات الأمم المتحدة تلك المهمة بالغة الصعوبة ولا يتيح لشعبة المشتريات إلا مجال رؤية ضيق لأي مسائل تتعلق بالأداء والبيانات المتعلقة بالحجم الإجمالي لمشتريات كيانات الأمم المتحدة، وهو ما يلزم لتحديد الخصومات المرتبطة بالحجم والوفورات في التكاليف والمكاسب في الكفاءة. وتستتبع تلك المهام أيضاً تخصيص موارد إضافية لم تؤخذ في الحسبان في نطاق المشروع.

ثامنا - التطورات المستجدة التي تؤثر في ممارسات الشراء في الأمانة العامة

ألف - الشراء الإلكتروني

٦٧ - منذ آذار/مارس ٢٠١٥، ما فتئت شعبة المشتريات تختبر منصة إلكترونية لإصدار وثائق تقديم العروض وتلقي العروض من الموردين. ومع أن هذا المشروع التجريبي كان يقتصر في البداية على طلبات تقديم عروض الأسعار للاحتياجات من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن نطاقه قد توسع تدريجياً وبات يشمل الآن طلبات عروض الأسعار، ودعوات تقديم العطاءات، وطلبات تقديم العروض لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واللوجستيات، والنقل والاحتياجات المؤسسية، الصادرة عن شعبة المشتريات، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف والأفرقة المعنية بالمشتريات في مركز الخدمات العالمي.

٦٨ - وخلال البرنامج التجريبي، أطلق موظفو المشتريات في تلك المكاتب الثلاثة ما مجموعه ٢٩٠ ١ عملية طلب تقديم عروض إلكترونية، أسفرت عن تقديم ٥٤٠ ٦ بائعاً مختلفاً من ١٤٤ ١ بلداً لعروض بلغ عددها ١٦ ٠٣١ عرضاً. وقام ما مجموعه ٣٣ ٢ بائعاً مختلفاً من ١٠٢ ١ من البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بتقديم عروض من خلال منصة تقديم العروض الإلكترونية، ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد كثيراً مع خروج مشروع تقديم العروض الإلكترونية من المرحلة التجريبية وتحوله إلى المنصة الموحدة التي تُستخدم لتقديم العروض على نطاق الأمانة العامة.

٦٩ - ويمكن أن تتوصل شعبة المشتريات إلى استنتاج إيجابي بأن عملية تقديم العروض الإلكترونية هي آلية تتسم بالكفاءة والفعالية والموثوقية وسهولة الاستعمال. وخلال الفترة التجريبية، لم يبلغ أي عضو من أعضاء المجموعات الرئيسية لأصحاب المصلحة (موظفو المشتريات ومقدمو طلبات الشراء والبائعون) عن أية مشكلة ذات شأن. وثبت أيضاً أن المنصة أكثر موثوقية مقارنةً بوسائل أخرى لتقديم العروض (الفاكس أو البريد السريع أو البريد العادي أو التسليم باليد). وأثبتت نتائج الدراسة الاستقصائية التي أنجزها البائعون في ختام عملية تقديم العروض صحة هذا الاستنتاج، حيث وجد البائعون أن المنصة سهلة الاستخدام جداً أو سهلة الاستخدام للغاية.

٧٠ - وبالنظر إلى الاختبار المكثف والنتائج الإيجابية، ستبدأ شعبة المشتريات العمل بنظام تقديم العروض الإلكترونية في عام ٢٠١٩ باعتباره النموذج لجميع عمليات تقديم العطاءات التي تجري على نطاق الأمانة العامة، مع السماح باستثناءات عند اللزوم. وتوفر عملية تقديم العروض الإلكترونية الوقت وتحد من الأعباء الإدارية وتقلل التكاليف بالنسبة للمنظمة ومقدمي العطاءات معاً. وهي تزيل أيضاً عدم اليقين المرتبط بتقديم العطاءات والعروض عبر الوسائل التقليدية المتمثلة في الخدمات البريدية وخدمات البريد السريع، وكذلك المشاكل المرتبطة بإرسال عدد ضخم من الوثائق عن طريق الفاكس. ويجري حالياً الانتهاء من تقييم لخيارات المنصة الممكنة وفرص الإدماج (مع نظام أوموجا على سبيل المثال). وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا التقييم في ضمان إمكانية الوصول عالمياً إلى الحل واستكمالته بوظيفة دعم قوية وتقيدته بسياسات المنظمة في مجال المشتريات.

باء - الابتكار والمواءمة مع خطة التنمية المستدامة

الابتكار في مجال المشتريات

٧١ - في إطار شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ما فتئت الأمانة العامة تساهم بفعالية في الأولويات الأساسية الثلاث التالية المتعلقة بالابتكار في مجال المشتريات، التي حُدِّدت باعتبارها الأكبر تأثيراً والأكثر إيجابية:

(أ) عمليات الشراء الموحدة/الاستعانة بمصادر خارجية للمشتريات. توفر الاستعانة بمصادر خارجية للمشتريات ومواصلة تعزيزها فيما بين وكالات الأمم المتحدة فرصة لتحقيق مكاسب هامة. ويتعين النظر في العمليات التي يتعين توحيدها وفيما إذا كان يستعان بمصادر خارجية لجميع المشتريات أو يستعان بالقطاع الخاص أو بوكالات أخرى لتنفيذ أجزاء من هذه العملية، من أجل تحقيق مكاسب في الكفاءة وزيادة الفعالية. وفي عام ٢٠١٩، سيعاد النظر في المجالات المقرر فيها الاستعانة بمصادر خارجية، وفي تحديد الوكالات الرائدة والفئات/قطاعات السوق المنطبقة والمنهجية.

(ب) عملية الشراء القائمة على الحوسبة المعرفية. تشمل قدرات الحوسبة المعرفية فيما يتعلق بالمشتريات استخراج البيانات والتعرف على الأنماط ووضع صيغة للتحليل التنبئي ومعالجة اللغات الطبيعية، وهو ما يمكن أن يطبق على جميع جوانب عملية الشراء ويعززها، ويمكنه أيضاً أن يتيح اتخاذ قرارات أكثر استنارة. وفي عام ٢٠١٩، سيجري الانتهاء من وضع التعريف والنطاق، وتحديد الأدوات والتكنولوجيات المستخدمة بالفعل في جميع وكالات الأمم المتحدة وفي القطاع الخاص.

(ج) إدارة شؤون البائعين. يتعين على الأمم المتحدة إشراك البائعين بطريقة أكثر استباقية واستراتيجية لحفز الابتكار والامتياز، وإيلاء الاهتمام للعقود التي تتضمن حوافز لتحسين الأداء ووضع النهج المبتكرة. ويمكن أن يؤدي هذا الترتيب أيضاً إلى المشاركة في تطوير السلع والخدمات المبتكرة، وإقامة شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص والتشارك في ملكية الممتلكات الفكرية. وفي عام ٢٠١٩، سيجري اختيار المجالات المناسبة وعدد من المبادرات الرائدة؛ وستُحدد الآليات ومؤشرات الأداء الأساسية القوية والحوافز والعمليات.

شراء التكنولوجيا المبتكرة

٧٢ - شاركت أكثر من ٩٠ شركة رائدة من ٢٠ بلداً في معرض الأمم المتحدة الثالث للتكنولوجيا، الذي نُظم في ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في مرفق الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فالنسيا، إسبانيا، بالتعاون مع حكومة إسبانيا، والذي عُرضت فيه منتجات وخدمات مبتكرة في خمسة مجالات مختارة موضع اهتمام تكنولوجي للعمليات الميدانية. وحُدِّدت مقترحات مقدمة من ١٣ شركة بأنها ذات أهمية خاصة للأمانة العامة. وتبين أن بعض المشاريع الرائدة تتطلب موارد كثيفة للغاية أو أنها مكلفة مقارنةً بالفوائد المتصورة، ويتعين من ثم النظر في سبل أخرى لإدماج تلك التكنولوجيات الجديدة. وفي إحدى الحالات، بدأت فترة تجريبية محدودة زمنياً لأحد المنتجات. ومن أجل التعجيل باعتماد تكنولوجيات جديدة، تعمل شعبة المشتريات على تنفيذ منهجية جديدة يدرج بموجبها رسمياً في العملية تحديد واختبار وتنفيذ تكنولوجيات جديدة، إلى جانب عناصر هامة أخرى ذات صلة بإجمالي تكلفة الملكية، مع ضمان استفادة العملية أيضاً من ظروف السوق السريعة التغير. وهذه الطريقة

الجديدة لإجراء التقييمات التي تشمل إجراء تحليل أوسع نطاقاً في إطار عملية التوحيد القياسي والبرنامج التجريبي ستسمح للمنظمة بتنفيذ التكنولوجيات الجديدة بطريقة أسرع وأكثر استنارة.

عملية الشراء والمواءمة مع خطة التنمية المستدامة

٧٣ - تلتزم الأمانة العامة بتسخير وظيفة الشراء الاستراتيجي التي تؤديها للنهوض بالتنمية المستدامة من أجل تحسين مواءمة عملياتها مع أهداف التنمية المستدامة. وستدعم تحديداً الجهات المستفيدة على الصعيد العالمي في تحقيق الأهداف البيئية الخاصة بنظمها للإدارة البيئية وستستثمر في مرافق وعمليات تستخدم الموارد بكفاءة، بما يشمل إدارة النفايات والمياه، والكفاءة في استخدام الطاقة والطاقة المتجددة.

٧٤ - ولدى القيام بذلك، تتوقع الأمانة العامة أن تدعم المشتريات عملية التنمية المستدامة حيثما أمكن ذلك، ولا سيما عن طريق: (أ) توليد أوجه الكفاءة التشغيلية والوفورات في الأجل الطويل؛ (ب) استخدام المزيد من الموارد المحلية بقدر أكبر من المسؤولية، مما يزيل التأثير الضار للتلوث والنفايات؛ (ج) الحد من المواد الخطرة وتأثيرها في الصحة البشرية والبيئة؛ (د) النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما ينبّه السوق إلى الحاجة إلى حلول مستدامة ويشجع ويساعد على الابتكار في المنتجات والخدمات.

تاسعا - الاستنتاج

٧٥ - يلتزم الأمين العام ببناء وظيفة مشتريات تتسم بالكفاءة والمرونة والقدرة على الاستجابة وتسعى الكيانات إليها لأنها مطلوبة باستخدام الخدمة، بل للأهمية التي تضفيها في مساعدتها على الاضطلاع بولاياتها. وسيوفر مكتب إدارة سلسلة الإمداد الجديد مختلف حلول سلاسل الإمداد لمختلف الحالات، بما في ذلك عبر تحفيز ابتكارات الموردين؛ وتحسين سير العمليات؛ وإدارة مخاطر سلسلة الإمداد والتخفيف من حدتها؛ وتنمية المواهب لتوفير المهارات اللازمة لدعم وتمكين عمليات إدارة سلسلة الإمداد؛ ووضع إطار قوي لإدارة الأداء من أجل قياس أداء سلسلة الإمداد ورصدها وإدارتها بما يضمن الفعالية والكفاءة. وبفضل الدعم المستمر المقدم من الدول الأعضاء، يثق الأمين العام في أن الإصلاحات الإدارية في مجال المشتريات ستحدث تحسينات هامة للأمم المتحدة وللشعوب التي نعمل من أجلها.

٧٦ - ويطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علماً بهذا التقرير.